

**بَلِّ**

**السياسة من الدين**

**بقلم**

**محمد حامد محمد**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نعم !

السياسة من الدين .!!

هذه هي الحقيقة ؛ ولو كره العلمانيون ، ولو كره الليبراليون .

السياسة التي أتهم بها الإسلاميون الآن .

في هذه الوريقات تُبين تلك الحقيقة جلياً ، وتُثبت بأنها عربية المنشأ ، أصيلة في ديننا ، وفي لغتنا العربية ، والتي نزل بها كتاب ربنا تبارك وتعالى .

ولعلّ مع انتهاء آخر ورقة في الكتاب ، يَكْفُ الليبراليون وأشياعهم عن رمي الإسلاميين بأنهم دخلاء على العمل السياسي ، وأنهم خرجوا من جحورهم - ولا نعلم أين كانوا - هكذا زعموا ؛ أصلح الله حالهم ، وهداهم سبيله .

اللهم آمين .

# كتب المعاجم والقواميس

## في الصحاح

[سوس] سُسْتُ الرعيَّةَ سِيَّاسَةً. وسُوَّسَ الرجلُ أُمُورَ النَّاسِ، على ما لم يسم فاعله، إذا مُلِّكَ أَمْرَهُمْ. ويروى قول الخطيئة <sup>(١)</sup> :

لقد سُوَّسْتَ أَمْرَ بَنِيكَ حَتَّى تَرَكْتَهُمْ أَذَقَّ مِنَ الطَّحِينِ

قال الفراء: قولهم سُوَّسْتَ خطأ. وفلان مجرَّبٌ قد ساسَ وسيَّسَ عليه، أي أُمِّرَ وأُمِّرَ عليه. <sup>(٢)</sup>

## في القاموس المحيط

سُسْتُ الرعيَّةَ سِيَّاسَةً : أَمَرْتُهَا وَنَهَيْتُهَا . وفلان مُجَرَّبٌ قد ساسَ وسيَّسَ عليه : أَدَبَ وَأُدِّبَ. <sup>(٣)</sup>

## في المصباح المنير

"ساسَ" زيد الأمر "يسوسه" "سياسة" دبره وقام بأمره. <sup>(٤)</sup>

## في النهاية في غريب الحديث والأثر

(سوس) :

<sup>(١)</sup> يخاطب أمه. وقيل البيت الثاني: جزاك الله شرا من عجز \* ولقاك العقوق من البنين

<sup>(٢)</sup> الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - ط دار العلم للملايين - بيروت ٩٣٨/٣

<sup>(٣)</sup> القاموس المحيط - ط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ص ٥٥١

<sup>(٤)</sup> المصباح المنير - ط مكتبة العلمية - بيروت ٢٩٥/١

فِيهِ «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمْ أَنْبِيَائُهُمْ» أَيِ تَتَوَلَّى أُمُورَهُمْ كَمَا تَفْعَلُ الْأُمَرَاءُ وَالْوَلَاةُ بِالرَّعِيَّةِ. وَالسِّيَاسَةُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ. (١)

## في تاج العروس

وَمِنَ الْمَجَازِ: {سُسْتُ الرَّعِيَّةَ} سِيَاسَةً، بِالْكَسْرِ: أَمَرْتُهَا وَنَهَيْتُهَا.

{وَسَّسَ الْأَمْرَ} سِيَاسَةً: قَامَ بِهِ. وَيُقَالُ: فُلَانٌ مُجَرَّبٌ، قَدْ {سَاسَ} وَسَّيَسَ عَلَيْهِ، أَيِ أَدَّبَ، وَأُدِّبَ وَفِي الصَّحَاحِ: أَيِ أَمَّرَ وَأَمَّرَ عَلَيْهِ. {وَالسِّيَاسَةُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ. وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ {سُسَ، كَالْأَمْرِ مِنْهُ أَيِ مِنْ {سَاسَ} يَسُوسُ: مُحَدَّثٌ، نَقَلَهُ الصَّاعِقَانِيُّ. (٢)}

## في لسان العرب

وَالسَّوْسُ: الرِّيَاسَةُ، يُقَالُ سَاسُوهُمْ سَوَّسًا، وَإِذَا رَأْسُوهُ قِيلَ: سَوَّسُوهُ وَأَسَاسُوهُ. وَسَّاسَ الْأَمْرَ سِيَاسَةً: قَامَ بِهِ، وَرَجُلٌ سَاسٌ مِنْ قَوْمٍ سَاسَةٍ وَسَوَّاسٌ؛ أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ:

سَادَةَ قَادَةَ لِكُلِّ جَمِيعٍ، ... سَاسَةً لِلرَّجَالِ يَوْمَ الْقِتَالِ

وَسَوَّسَهُ الْقَوْمُ: جَعَلُوهُ يَسُوسُهُمْ. وَيُقَالُ: سَوَّسَ فُلَانٌ أَمْرَ بَنِي فُلَانٍ أَيِ كَلَّفَ سِيَاسَتَهُمْ. الْجَوْهَرِيُّ: سُسْتُ الرَّعِيَّةَ سِيَاسَةً. وَسَوَّسَ الرَّجُلُ أُمُورَ النَّاسِ، عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إِذَا مُلِّكَ أَمْرَهُمْ؛ وَيُرْوَى قَوْلُ الْحَظِيئَةِ:

لَقَدْ سَوَّسْتَ أَمْرَ بَنِيكَ، حَتَّى ... تَرَكْتَهُمْ أَدَقَّ مِنَ الطَّحِينِ

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر - ط المكتبة العلمية - بيروت ١٤٢١/٢

(٢) تاج العروس ١٥٧/١٦

وَقَالَ الْفَرَاءُ: سُوْسَتْ حَطًّا. وَفُلَانٌ مُجَرَّبٌ قَدْ سَاسَ وَسَيَّسَ عَلَيْهِ أَيَّ أَمْرٍ وَأَمْرٍ عَلَيْهِ.  
وَفِي الْحَدِيثِ:

كَانَ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَسُوْسُهُمْ أَنْبِيَاؤُهُمْ .

أَيَّ تَتَوَلَّى أُمُورَهُمْ كَمَا يَفْعَلُ الْأُمَرَاءُ وَالْوَلَاةُ بِالرَّعِيَّةِ. وَالسِّيَاسَةُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ  
بِمَا يُصْلِحُهُ. وَالسِّيَاسَةُ: فِعْلُ السَّائِسِ. يُقَالُ: هُوَ يَسُوْسُ الدَّوَابَّ إِذَا قَامَ عَلَيْهَا وَرَاضَهَا،  
وَالْوَالِي يَسُوْسُ رَعِيَّتَهُ. أَبُو زَيْدٍ: سَوَّسَ فُلَانٌ لِفُلَانٍ أَمْرًا فَرَكِبَهُ كَمَا يَقُولُ سَوَّلَ لَهُ وَزَيَّنَ  
لَهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: سَوَّسَ لَهُ أَمْرًا أَيَّ رَوَّضَهُ وَذَلَّلَهُ.<sup>(١)</sup>

## في معجم المصطلحات والالفاظ الفقهيه

سوس السياسة:

في اللغة: تعنى القيام على الشيء والتصرف فيه بما يصلحه.

وفي «الكليات»: هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى في العاجل  
والآجل، وهو قريب من قول النسفي:

السياسة: حياطة الرعية بما يصلحها لطفًا وعنفًا.

ونص بعض الفقهاء على أنها: فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بهذا  
الفعل دليل شرعي.

فقال ابن عقيل: السياسة: ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن  
الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي.

ونقل ابن نجيم عن المقرئ: أنها القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام  
الأموال.

(١) لسان العرب - ط دار صادر - بيروت ٦ / ١٠٧

وذكر ابن عابدين أن السياسة تستعمل عند الفقهاء بمعنى أخص من ذلك مما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل، كما قالوا في اللوطي والسارق إذا تكرّر منهما ذلك حل قتلها سياسة.

ولذا عرفها بعضهم: «بأنها تغليظ جناية لها حكم شرعي حسما لمادة الفساد». وقيل: السياسة والتعزير مترادفان.<sup>(١)</sup>

## في كتاب العين

والسياسة: فعل السائس الذي يسوس الدّوابّ سياسةً، يقوم عليها ويروضها. والوالي يسّوس الرعية وأمرهم.<sup>(٢)</sup>

## في الكليات

السياسة: هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطّريق المنجي في العاجل والآجل، وهي من الأنبياء على الخاصّة والعامة في ظاهريهم وباطنهم، ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير، ومن العلماء ورثة الأنبياء على الخاصّة في باطنهم لا غير.

والسياسة البدنيّة: تدبير المعاش مع العُموّم على سنّ العدل والاستقامة.<sup>(٣)</sup>

## في المغرب

يُقَالُ الرَّجُلُ (يَسُوسُ) الدَّوَابَّ إِذَا قَامَ عَلَيْهَا وَرَاضَهَا (وَمِنْهُ) الْوَالِي يَسُوسُ الرِّعِيَّةَ سِيَاسَةً أَيْ يَلِي أَمْرَهُمْ.<sup>(٤)</sup>

(١) معجم المصطلحات والالفاظ الفقهيّة - ط دار الفضيلة ٣٠٧/٢

(٢) كتاب العين - ط دار ومكتبة الهلال ٣٣٦/٧

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - ط مؤسسة الرسالة - بيروت ص ٥١٠

(٤) المغرب - ط دار الكتاب العربي ص ٢٣٩

## في تكملة المعاجم العربية

سياسة: إدارة المملكة ومعاملة الدول، وتدبير الأمور بحكمة ومهارة .

السياسة المدنيّة: النظام المدني عند الفلاسفة وهو نظام يطبق في المدينة الفاضلة والجمهورية المثالية حيث يسود الحب والوفاق بين الناس فلا يحتاجون إلى سلطان إذ أن كل فرد منهم قد بلغ الكمال الذي يمكن أن يبلغه إنسان .

السياسة المدنية: القانون المعمول به، مقابل الشريعة وهذه الكلمة لا تزال في (عوادي) حسب ما يقول بارت (٣: ٥٢٤) وهي التي يعينها المقريري (دي ساسي طرائف ٢: ٥٨) وانظر بخاصة (ص ٦٣) حيث تذكر الشريعة. إذ يقول هذا المؤلف إن السياسة بهذا المعنى ليست إلا تحريف الكلمة المنغولية ياسا التي تعني مجموعة القوانين التي شرعها جنكيز خان للمغول، وهو يفسر بإسهاب كيف أن هذه الكلمة دخلت مصر. وأرى إنه مصيب في ذلك، وإذا ما وجد شيء من التناقض عند كاترمير (مونج ص ٤٤) فذلك لأن هذا العالم الكبير فيما أرى لم يفهم معنى كلمة سياسة التي عند المقريري وهي تعني القانون العام.

وبين العبارات التي نقلها كاترمير بعض العبارات التي تؤكد أن كلمة سياسة بمصر ترادف كلمة ياسا عند المغول كما هي عند ابن اياس الذي يقول كما يقول كاترمير إن أبناء السياسة تعني أبناء الياسا أي الحكام الذين استقروا بالقاهرة في الحلة المسماة بالحسينية.<sup>(١)</sup>

## في شفاء الغليل في كلام العرب من الدخيل

(سياسة):

قيل هو معرب سه يسا. وهي لفظة مركبة أولاهما أعجمية والآخرى تركية. فسه بالفارسية ثلاثة ويسا بالمغلية الترتيب فكأنه قال الترتيب الثلاثة. وسبه على ما في النجوم

(١) تكملة المعاجم العربية - ط وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٨٦/٦، ١٨٧ .



الزاهرة أن جنكيز خان ملك المغول قسم ممالكه بين أولاده الثلاثة وأوصاهم بوصايا  
ألا يخرجوا عنها فجعلوها قانونا وسموها بذلك ثم غيروها فقالوا سياسة. وهذا غلط فاحش  
فإنها لفظة عربية متصرفة تكلموا بها قبل خلق جنكيز وعليه جميع أهل اللغة.

قال الحماسي: [من الطويل]:

فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا ... إذا نحن فيهم سوقة نتنصف<sup>(١)</sup>

## في مشارق الأنوار على صحاح الآثار

(س وس) قَوْلُهُ وَكَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ يَدْبِرُ  
أُمُورَهُمْ وَالسِّيَاسَةَ الْقِيَامَ عَلَى الشَّيْءِ وَالتَّدْبِيرَ لَهُ وَمِثْلُهُ فَكَنتَ أُسُوسَ فَرَسِهِ وَكَفَتَنِي سِيَاسَةَ  
الْفَرَسِ هُوَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ وَالنَّظَرُ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ خِدْمَتِهِ وَسَقِيهِ وَعَلْفِهِ.<sup>(٢)</sup>

## في معجم اللغة العربية المعاصرة

٢٦٧٠ - س و س

سَاسَ يَسُوسُ، سُسْ، سِيَاسَةً، فَهُوَ سَائِسٌ، وَالْمَفْعُولُ مَسُوسٌ .

• سَاسَ النَّاسَ: حَكَمَهُمْ، تَوَلَّى قِيَادَتَهُمْ وَإِدَارَةَ شُؤْنِهِمْ "كَانَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ  
يَسُوسُونَ النَّاسَ بِالْعَدْلِ".

(١) شفاء الغليل في كلام العرب من الدخيل - ص ١٧٦

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار - ط المكتبة العتيقة - ٢/٢٣١

• ساس الأمور: دبرها، أدارها، قام بإصلاحها " لم يحسن سياسة الشؤون الداخلية - يسوسون الأمور بغير عقل ... فينفذ أمرهم ويُقال ساسه".

• ساس الدواب: روضها واعتنى بها "يسوس خيول الأمير".<sup>(١)</sup>

## في دستور العلماء

السياسة المدنية: علم بمصالح جماعة متشاركة في المدنية ليتعاونوا على مصالح الأبدان وبقاء نوع الإنسان فإن للقوم أن يعاملوا النبي والحاكم والسلطان كذا. وللنبي والحاكم والسلطان أن يعامل كل منهم قومه ورعاياه كذا. ثم السياسة المدنية قسمت إلى قسمين إلى ما يتعلق بالملك والسلطنة ويسمى علم السياسة. وإلى ما يتعلق بالنبوة والشرعية ويسمى علم النواميس. ولهذا جعل بعضهم أقسام الحكمة العملية أربعة وليس ذلك بمناقض لمن جعلها ثلاثة أقسام لدخول القسمين المذكورين تحت قسم واحد.

السياسة (نكاه داشتن) - وفي الصراح السياسة رعى داري كردن - وفي غاية الهداية ويسمى السياسة المدنية بفتح الميم والدال وضمهما سمي بها لحصول السياسة المدنية أي مالكية الأمور المنسوبة إلى البلدة بسببه.<sup>(٢)</sup>

## في طلبه الطلبة

(س وس) : والسياسة حياطة الرعية بما يصلحها لطفاً وعنفاً.<sup>(٣)</sup>

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة - ط عالم الكتب ١١٣٣/٢

(٢) دستور العلماء - ط دار الكتب العلمية ١٤٠/٢

(٣) طلبه الطلبة - ط المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد ص ١٦٧

## في الموسوعة الفقهية الكويتية

سياسة

التعريف:

١ - للسياسة في اللغة معنيان:

الأول: فعل السَّائِس، وهو مَنْ يَقُومُ عَلَى الدَّوَابِّ وَيُرَوِّضُهَا.

يُقال: سَاسَ الدَّابَّةَ يَسُوسُهَا سِيَاسَةً.

الثاني: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ. يُقال: سَاسَ الْأَمْرَ سِيَاسَةً: إِذَا دَبَّرَهُ.

وَسَاسَ الْوَالِي الرِّعِيَّةَ: أَمَرَهُمْ وَنَهَاهُمْ وَتَوَلَّى قِيَادَتَهُمْ.

وَعَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ السِّيَاسَةَ فِي اللُّغَةِ تَدُلُّ عَلَى التَّدْبِيرِ وَالْإِصْلَاحِ وَالتَّرْبِيَةِ .

وفي الاصطلاح تأتي لمعان، ٢ - منها: الأول: معنى عام يتصل بالدولة والسلطة. فيقال: هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والأجل، وتدبير أمورهم .

وقال البجيرمي: " السياسة: إصلاح أمور الرعية، وتدبير أمورهم " وقد أطلق العلماء على السياسة اسم: " الأحكام السلطانية " أو " السياسة الشرعية " ، أو " السياسة المدنية " .

ولما كانت السياسة بهذا المعنى أساس الحكم، لذلك سُميت أفعال رؤساء الدول، وما يتصل بالسلطة " سياسة " وقيل بأن الإمامة الكبرى - رئاسة الدولة - " موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا " وعلى ذلك فإن علم السياسة: " هو العلم الذي يعرف منه أنواع الرياسات والسياسات الاجتماعية والمدنية، وأحوالها: من أحوال السلاطين والملوك والأمراء وأهل الاحتساب والقضاء والعلماء وزعماء الأموال ووكلاء بيت المال، ومن يجري مجراهم.

وَمَوْضُوعُهُ الْمَرَاتِبُ الْمَدَنِيَّةُ وَأَحْكَامُهَا، وَالسِّيَاسَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى فَرَعٌ مِنَ الْحِكْمَةِ الْعَمَلِيَّةِ .

وَلَعَلَّ أَقْدَمَ نَصٍّ وَرَدَتْ فِيهِ كَلِمَةُ " السِّيَاسَةِ " بِالْمَعْنَى الْمُتَعَلِّقَ بِالْحُكْمِ هُوَ قَوْلُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي وَصْفِ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : " إِنِّي وَجَدْتُهُ وَلِيِّ الْخَلِيفَةِ الْمَظْلُومِ، وَالطَّالِبِ بَدْمِهِ، الْحَسَنَ السِّيَاسَةَ، الْحَسَنَ التَّدْبِيرَ .

٣ - الْمَعْنَى الثَّانِي: يَتَّصِلُ بِالْعُقُوبَةِ، وَهُوَ أَنَّ السِّيَاسَةَ: " فِعْلٌ شَيْءٍ مِنَ الْحَاكِمِ لِمَصْلَحَةٍ يَرَاهَا، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ الْفِعْلُ دَلِيلٌ جُزْئِيٌّ " (١).

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٥ / ٢٩٤ - ٢٩٦

## شيخ الإسلام ابن تيمية

ولا أدل على اهتمام شيخ الإسلام بالسياسة ، أكثر من أن له مصنفًا فردًا في هذا الباب ، وهو : السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والرعية .

وهذه بعض النقول من كتبه رحمه الله :

- ومن ذلك: أنه صلى الله عليه وسلم حذرنا من مشاهدة من قبلنا، في أنهم كانوا يفرقون في الحدود بين الأشراف والضعفاء، وأمر أن يسوى بين الناس في ذلك، وإن كان كثير من ذوي الرأي والسياسة قد يظن أن إعفاء الرؤساء أجود في السياسة.<sup>(١)</sup>
- أما بعد فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية والإنابة النبوية لا يستغني عنها الراعي والرعية اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاة الأمور كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه من غير وجه : [ إن الله يرضى لكم ثلاثة أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ] وهذه رسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله وهي قوله تعالى : { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً \* يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً } قال العلماء نزلت الآية الأولى في ولاة الأمور عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك إلا أن يأمرؤا بمعصية الله فإن أمرؤا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فإن تنازعوا في شيء ردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإن لم تفعل ولاة الأمر ذلك أطيعوا فيما يأمرؤن به من طاعة الله لأن ذلك من طاعة الله ورسوله وأديت حقوقهم إليهم كما أمر الله ورسوله { وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان } وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة.<sup>(٢)</sup>

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم - ط دار عالم الكتب، بيروت، لبنان - ١/٣٢٩

(٢) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية - ط دار المعرفة - ص ١١-١٢

● ثبت في ((الصحيح)) عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ((إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما مات نبي قام نبي، وأنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء يكثرون)). قالوا: فما تأمرنا؟ قال: ((أوفوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم؛ فإن الله سألهم عما استرعاهم))، فلما صارت الخلافة في ولد العباس واحتاجوا إلى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق، ولم يكن ما معهم من العلم كافياً في السياسة العادلة: احتاجوا حينئذٍ إلى وضع ولاية المظالم، وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع، وتعاضل الأمر في كثير من أمصار المسلمين؛ حتى صار يُقال: الشرع والسياسة، وهذا يدعو خصمه إلى الشرع وهذا يدعو إلى السياسة، سوغ حاكماً أن يحكم بالشرع والآخر بالسياسة. والسبب في ذلك أن الذين انتسبوا إلى الشرع قصرُوا في معرفة السنة، فصارت أمور كثيرة: إذا حكموا ضيعوا الحقوق وعطلوا الحدود؛ حتى تُسفك الدماء، وتؤخذ الأموال، وتُستباح المحرمات، والذين انتسبوا إلى السياسة صاروا يسوسون بنوع من الرأي من غير اعتصام بالكتاب والسنة، وخيرهم الذي يحكم بلا هوى وتحرى العدل، وكثير منهم يحكمون بالهوى ويحابون القوي ومن يرشوهم ونحو ذلك. وكذلك كانت الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل المدينة يكون فيها من الحكم بالعدل ما ليس في غيرها من جعل صاحب الحرب متبعاً لصاحب الكتاب ما لا يكون في الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل العراق ومن اتبعهم، حيث يكون في هذه والى الحرب غير متبع لصاحب العلم، وقد قال الله تعالى في كتابه: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمْ ...} (الحديد: ٢٥) الآية؛ فقوام الدين بكتاب يهدي وسيف ينصر: {وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا} (الفرقان: ٣١). ودين الإسلام أن يكون السيف تابعاً للكتاب، فإذا ظهر العلم بالكتاب والسنة وكان السيف تابعاً لذلك كان أمر الإسلام قائماً، وأهل المدينة أولى الأمصار بمثل ذلك، أما على عهد الخلفاء الراشدين؛ فكان الأمر كذلك، وأما بعدهم؛ فهم في ذلك أرجح من غيرهم، وأما إذا كان العلم بالكتاب فيه تقصير وكان السيف تارة يوافق الكتاب وتارة يخالفه؛ كان دين من هو كذلك بحسب ذلك<sup>(١)</sup>.

● وكانت مواضع الأئمة ومجامع الأمة هي المساجد فإن النبي صلى الله عليه وسلم أسس مسجده المبارك على التقوى: ففيه الصلاة والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات وتأمير الأمراء وتعريف العرفاء وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم وكذلك عماله في: مثل مكة والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك من الأمصار والقرى وكذلك عماله على البوادي فإن لهم مجمعا فيه يصلون وفيه يساسون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: [إن بني إسرائيل كان تسوسهم الأنبياء كلما ذهب نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وستكون خلفاء تعرفون وتنكرون قالوا

(١) ((مجموع الفتاوى)) (٢٠ / ٣٩٢ - ٣٩٣)

: فما تأمرنا ؟ قال : أوفوا ببيعة الأول فالأول واسألوا الله لكم فإن الله سائلهم عما استرعاهم [ <sup>(١)</sup> ].

• "يجعلون" <sup>(٢)</sup> الملك بتمثلة المذاهب والسياسات التي يسوغ اتباعها، وأن النبوة نوع من السياسة العادلة التي وضعت لمصلحة العامة في الدنيا. <sup>(٣)</sup>

• وهذا كما يوجد في كثير من خطاب بعض إتباع الكوفيين وفي تصانيفهم اذا احتج عليهم محتج بمن قتله النبي صلى الله عليه وسلم او امر بقتله كقتله اليهودى الذى رضى راس الجارية وكإهداره لدم السابة التى سبته وكانت معاهدة وكأمره بقتل اللوطى ونحو ذلك قالوا هذا يعمل سياسة فيقال لهم هذه السياسة ان قلتم هي مشروعة لنا فهي حق وهى سياسة شرعية وان قلتم ليست مشروعة لنا فهذه مخالفة للسنة ثم قول القائل بعد هذا سياسة اما ان يريد ان الناس يساسون بشريعة الاسلام ام هذه السياسة من غير شريعة الاسلام فان قيل بالأول فذلك من الدين وان قيل بالثاني فهو الخطأ ولكن منشأ هذا الخطأ ان مذهب الكوفيين فيه تقصير عن معرفة سياسة رسول الله وسياسة خلفائه الراشدين وقد ثبت في الصحيح عنه أنه قال ان بنى اسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء كلما مات نبي قام نبي وانه لا نبي بعدى وسيكون خلفاء يكثرون قالوا فما تأمرنا قال ( اوفوا ببيعة الأول فالأول واعطوهم حقهم فان الله سائلهم عما استرعاهم ) فلما صارت الخلافة في ولد العباس واحتاجوا إلى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق ولم يكن ما معهم من العلم كافيا فى السياسة العادلة احتاجوا حينئذ إلى وضع ولاية المظالم وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع وتعاضم الامر فى كثير من امصار المسلمين حتى صار يقال الشرع والسياسة وهذا يدعو خصمه إلى الشرع وهذا يدعو إلى السياسة سوغ حاكما ان يحكم بالشرع والآخر بالسياسة والسبب فى ذلك ان الذين انتسبوا إلى الشرع قصرُوا فى معرفة السنة فصارت امور كثيرة اذا حكموا ضيعوا الحقوق وعطلوا الحدود حتى تسفك الدماء وتؤخذ الاموال وتستباح المحرمات والذين انتسبوا إلى السياسة صاروا يسوسون بنوع من الرأى من غير اعتصام بالكتاب والسنة وخيرهم الذي يحكم بلا هوى وتحري العدل وكثير منهم يحكمون بالهوى ويحابون القوي ومن يرشوهم ونحو ذلك. <sup>(٤)</sup>

(١) الفتاوى الكبرى - ط دار المعرفة - بيروت ١١٨/٥

(٢) المقصود : الباطنية .

(٣) النبوات - ط أضواء السلف ٣٥/١

(٤) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - ط مكتبة ابن تيمية ٣٩١/٢٠ - ٣٩٣



## **ابن القيم الجوزية**

سار ابن القيم رحمه الله على نهج شيخه في الاهتمام بالسياسة والتصنيف فيها ، فوضع كتابه الجامع المانع المانع : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . هكذا بكل وضوح وصراحة " السياسة الشرعية "!

● وجرت في ذلك مناظرة بين أبي الوفاء ابن عقيل وبين بعض الفقهاء، فقال ابن عقيل: العمل بالسياسة هو الخزم، ولا يخلو منه إمام، وقال الآخر: لا سياسة إلا ما وافق الشرع، فقال ابن عقيل: السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا نزل به وحى؛ فإن أردت بقولك " لا سياسة إلا ما وافق الشرع " أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وإن أردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابه؛ فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل ما لا يجحده عالم بالسير، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة، وكذلك تحريق علي كرم الله وجهه الزنادقة في الأخاديد، ونفي عمر نصر بن حجاج.<sup>(١)</sup>

● وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة، وكتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل، وكل ذلك تقسيم باطل، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح، وفاسد؛ فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسم لها، والباطل ضدها ومنافيتها، وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها، وهو مبني على حرف واحد، وهو عموم رسالته - صلى الله عليه وسلم - بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم، وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده، وإنما حاجتهم إلى من يبلغهم عنه ما جاء به، فرسالته عمومًا محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص: عموم بالنسبة إلى المرسل إليهم، وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه من بعث إليه في أصول الدين وفروعه؛ فرسالته كافية شافية عامة، لا تحوج إلى سواها، ولا يتم الإيمان به إلا بإثبات عموم رسالته في هذا وهذا، فلا يخرج أحد من المكلفين عن رسالته، ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها وأعمالها عما جاء به.<sup>(٢)</sup>

● فالحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات، ودلائل الحال، ومعرفة شواهد، وفي القرائن الحالية والمقالية، كفقهاء في جزئيات وكمالات الأحكام: أضاع حقوقا كثيرة على أصحابها. وحكم بما يعلم الناس بطلانه لا يشكون فيه، اعتمادا منه على نوع ظاهر لم يلتفت إلى باطنه وقرائن أحواله. فهاهنا نوعان من الفقه، لا بد للحاكم منهما: فقه في

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين - ط دار الكتب العلمية - بيروت ٢٨٣/٤

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين - ط دار الكتب العلمية - بيروت ٢٨٥/٤

أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس، يميز به بين الصادق والكاذب، والحق والمبطل. ثم يطابق بين هذا وهذا فيعطي الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفا للواقع. ومن له ذوق في الشريعة، وإطلاع على كمالاتها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل، الذي يسع الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح: تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها، وفرع من فروعها، وأن من له معرفة بمقاصدها ووضعها وحسن فهمه فيها: لم يحتج معها إلى سياسة غيرها ألبتة. فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها.<sup>(١)</sup>

### ● [فصل في العمل في السلطنة بالسياسة الشريعة]

٦ - (فصل) وقال ابن عقيل في الفنون " : جرى في جواز العمل في السلطنة بالسياسة الشرعية: أنه هو الحزم، ولا يخلو من القول به إمام. فقال شافعي: لا سياسة إلا ما وافق الشرع. فقال ابن عقيل: السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول - صلى الله عليه وسلم -، ولا نزل به وحى، فإن أردت بقولك: " إلا ما وافق الشرع " أي لم يخالف ما نطق به الشرع: فصحيح. وإن أردت: لا سياسة إلا ما نطق به الشرع: فغلط، وتغليط للصحابة فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يحجده عالم بالسنن، ولو لم يكن إلا تحريق عثمان المصاحف.<sup>(٢)</sup>

### ● [فصل في سياسة الصحابة في قيادة الأمة من بعده صلى الله عليه وسلم]

٨ - (فصل) ومن ذلك: اختياره للناس لإفراد بالحج، ليعتَمروا في غير أشهر الحج. فلا يزال البيت الحرام مقصودا، فظن بعض الناس أنه نهي عن المتعة، وأنه أوجب الإفراد. وتنازع في ذلك ابن عباس وابن الزبير، وأكثر الناس على ابن عباس في ذلك، وهو يحتج عليهم بالأحاديث الصحيحة الصريحة. فلما أكثروا عليه في ذلك قال: " يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء. أقول لكم: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟ " وكذلك ابنه عبد الله كانوا إذا احتجوا عليه بأبيه يقول: " إن عمر لم يرد ما تقولون " فإذا أكثروا عليه قال: " أفرسول الله - صلى الله عليه وسلم

(١) الطرق الحكمية - ط مكتبة دار البيان ص٤

(٢) الطرق الحكمية - ط مكتبة دار البيان ص١٣

- أحق أن تتبعوا، أم عمر؟". والمقصود: أن هذا وأمثاله سياسة جزئية بحسب المصلحة، تختلف باختلاف الأزمنة، فظننا من ظنها شرائع عامة لازمة للأمة إلى يوم القيامة. ولكل عذر وأجر ومن اجتهد في طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الأجر والأجرين، وهذه السياسة التي ساسوا بها الأمة وأضعافها هي تأويل القرآن والسنة. ولكن: هل هي من الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغير الأزمنة، أم من السياسات الجزئية التابعة للمصالح، فتتقيد بها زمانا ومكانا؟ ومن ذلك: جمع عثمان - رضي الله عنه - الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التي أطلق لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - القراءة بها، لما كان ذلك مصلحة. فلما خاف الصحابة - رضي الله عنهم - على الأمة أن يختلفوا في القرآن، ورأوا أن جمعهم على حرف واحد أسلم، وأبعد من وقوع الاختلاف: فعلوا ذلك، ومنعوا الناس من القراءة بغيره. وهذا كما لو كان للناس عدة طرق إلى البيت، وكان سلوكهم في تلك الطرق يوقعهم في التفرق والتشتت، ويطمع فيهم العدو، فرأى الإمام جمعهم على طريق واحد، وترك بقية الطرق: جاز ذلك، ولم يكن فيه إبطال لكون تلك الطرق موصلة إلى المقصود، وإن كان فيه نهي عن سلوكها لمصلحة الأمة.<sup>(١)</sup>

● وقال أصحاب السياسة: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة فجعلت كل طائفة قبالة دين الله وشرعه طاغوتا يتحاكمون إليه فهؤلاء يقولون: لكم النقل ولنا العقل والآخر يقولون: أنتم أصحاب آثار وأخبار ونحن أصحاب أقيسة وآراء وأفكار وأولئك يقولون: أنتم أرباب الظاهر ونحن أهل الحقائق والآخر يقولون: لكم الشرع ولنا السياسة.<sup>(٢)</sup>

(١) الطرق الحكمية - ط مكتبة دار البيان ص ١٩

(٢) مدارج السالكين - ط دار الكتاب العربي - بيروت ٧١/٢

**محمد ناصر الدين الألباني**

الشيخ رحمه الله تعالى علّم من أعلام المحدثين في عصرنا الحديث ، وإليه تنتهي رئاسة هذا العلم ، يشهد له القاضي والداني ، ومع هذا لم يمنعه من الكتابة في السياسة ، أو التحدث عبر أشرطة الكاسيت المسجلة له . ويكفي أن للشيخ رحمه الله تعالى رسالة بعنوان : " فقه الواقع " .

#### ● خطر (السياسة) المعاصرة:

ولا بد أخيراً من تعريف المسلمين بأمر مهم جداً في هذا الباب فأقول:

يجب ألا يدفعنا الرضا بفقه الواقع بصورته الشرعية أو الانشغال به إلى ولوج أبواب السياسة المعاصرة الظالم أهلها مغترين بكلمات الساسة مرددين لأساليبهم غارقين بطرائقهم. وإنما الواجب هو السير على السياسة الشرعية ألا وهي (رعاية شؤون الأمة) ولا تكون هذه الرعاية إلا في ضوء الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح وبيد أولي الأمر من العلماء العاملين والأمراء العادلين فإن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن [انظر (الدر المنثور) (٤ / ٩٩) ]. أما تلك السياسة الغربية التي تفتح أبوابها وتغر أصحابها: فلا دين لها وسائر من انساق خلفها أو غرق ببحرها: أصابه بأسها وضربه جحيمها لأنه انشغل بالفرع قبل الأصل ورحم الله من قال: (من تعجل الشيء قبل أوانه: عوقب بحرمانه).<sup>(١)</sup>

#### ● أساس التغيير هو منهج التصفية والتربية:

ولذلك نحن ندندن أبداً ونركز دائماً حول النقطتين الأساسيتين اللتين هما قاعدة التغيير الحق، وهما: التصفية والتربية، فلا بد من الأمرين معاً؛ التصفية والتربية، فإن كان هناك نوع من التصفية في بلد فهو في العقيدة، وهذا -بجد ذاته- يعتبر عملاً كبيراً وعظيماً أن يحدث في جزء من المجتمع الإسلامي الكبير - أعني: شعباً من الشعوب-، أما العبادة فتحتاج إلى أن تتخلص من المذهبية الضيقة، والعمل على الرجوع إلى السنة الصحيحة، فقد يكون هناك علماء أجلاء فهموا الإسلام فهماً صحيحاً من كل الجوانب، لكني لا أعتقد أن فرداً أو اثنين، أو ثلاثة، أو عشرة، أو عشرين يمكنهم أن يقوموا بواجب التصفية، تصفية الإسلام من كل ما دخل فيه؛ سواء في العقيدة، أو العبادة، أو السلوك، إنه لا يستطيع أن ينهض بهذا الواجب أفراد قليلون يقومون بتصفية ما علق به من كل دخيل ويربوا من حولهم تربية صحيحة سليمة، فالتصفية والتربية الآن مفقودتان.

(١) فقه الواقع : ص ٢٩

ولذلك سيكون للتحرك السياسي في أي مجتمع إسلامي لا يحكم بالشرع آثار سيئة قبل تحقيق هاتين القضيتين الهامتين، أما النصيحة فهي محل التحرك السياسي في أي بلد يحكم بالشرع من خلال المشورة أو من خلال إبدائها بالتي هي أحسن بالضوابط الشرعية بعيداً عن لغة الإلزام أو التشهير، فالبلاغ يقيم الحجة ويبرئ الذمة.

ومن النصح أيضاً، أن نشغل الناس فيما ينفعهم؛ بتصحيح العقيدة، والعبادة، والسلوك، والمعاملات.

وقد يظن بعضهم أننا نريد تحقيق التربية والتصفية في المجتمع الإسلامي كله! هذا ما لا نفكر فيه ولا نحلم به في المنام؛ لأن هذا تحقيقه مستحيل؛ ولأن الله عز وجل يقول في القرآن الكريم {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} (هود: ١١٨).

وهؤلاء لا يتحقق فيهم قول ربنا تعالى هذا إلا إذا فهموا الإسلام فهماً صحيحاً وربوا أنفسهم وأهليهم ومن كان حولهم على هذا الإسلام الصحيح.

### من يشتغل بالعمل السياسي؟ ومتى؟

فالاشتغال الآن بالعمل السياسي مشغلة! مع أننا لا ننكره، إلا أننا نؤمن بالتسلسل الشرعي المنطقي في آن واحد، نبدأ بالعقيدة، ونثني بالعبادة ثم بالسلوك؛ تصحيحاً وتربية ثم لا بد أن يأتي يوم ندخل فيه في مرحلة السياسة. بمفهومها الشرعي؛ لأن السياسة معناها: إدارة شؤون الأمة، من الذي يدير شؤون الأمة؟ ليس زيداً، وبكراً، وعمراً؛ ممن يؤسس حزباً أو يترأس حركة، أو يوجه جماعة!! هذا الأمر خاص بولي الأمر؛ الذي يبايع من قبل المسلمين، هذا هو الذي يجب عليه معرفة سياسة الواقع وإدارته، فإذا كان المسلمون غير متحدين-كحالنا اليوم-فيتولى ذلك كل ولي أمر حسب حدود سلطاته، أما أن نشغل أنفسنا في أمور لو افترضنا أننا عرفناها حق المعرفة فلا تنفعنا معرفتنا هذه؛ لأننا لا نتمكن من إدارتها، ولأننا لا نملك القرار لإدارة الأمة، وهذا وحده عبث لا طائل تحته، ولنضرب مثلاً الحروب القائمة ضد المسلمين في كثير من بلاد الإسلام هل يفيد أن نشعل حماسة المسلمين تجاهها ونحن لا نملك الجهاد الواجب إدارته من إمام مسؤول عقدت له البيعة؟! لا فائدة من هذا العمل، ولا نقول: إنه ليس بواجب! ولكننا نقول: إنه أمر سابق لأوانه، ولذلك فعلينا أن نشغل أنفسنا وأن نشغل غيرنا ممن ندعوهم إلى دعوتنا؛ بتفهمهم الإسلام الصحيح، وتربيتهم تربية صحيحة، أما أن نشغلهم بأمور حماسية وعاطفية، فذلك مما سيصرفهم عن التمكن في فهم الدعوة التي يجب أن يقوم بها كل مكلف من المسلمين؛

كتصحيح العقيدة، وتصحيح العبادة، وتصحيح السلوك، وهي من الفروض العينية التي لا يعذر المقصر فيها، وأما الأمور الأخرى فبعضها يكون من الأمور الكفائية، كمثل ما يسمى اليوم بـ «فقه الواقع» والاشتغال بالعمل السياسي الذي هو من مسئولية من لهم الحل والعقد، الذين بإمكانهم أن يستفيدوا من ذلك عملياً، أما أن يعرفه بعض الأفراد الذين ليس بأيديهم حل ولا عقد ويشغلوا جمهور الناس بالمهم عن الأهم، فذلك مما صرفهم عن المعرفة الصحيحة! وهذا مما نلمسه لمس اليد في كثير من مناهج الأحزاب والجماعات الإسلامية اليوم، حيث نعرف أن بعضهم انصرف عن تعليم الشباب المسلم المتكثف والمثقف حول هؤلاء الدعاة من أجل أن يتعلم ويفهم العقيدة الصحيحة، والعبادة الصحيحة، والسلوك الصحيح، وإذا بيع بعض هؤلاء الدعاة ينشغلون بالعمل السياسي ومحاولة الدخول في البرلمانات التي تحكم بغير ما أنزل الله! فصرفهم هذا عن الأهم واشتغلوا بما ليس مهماً في هذه الظروف القائمة الآن.<sup>(١)</sup>

● فلاشتغال الآن بما يسمى بالعمل السياسي، ونحن لا ننكر العمل السياسي، لكننا نعتقد بالتسلسل المنطقي الشرعي في آن واحد، أن نبدأ بالعقيدة ونثني بالعبادة وبالسلوك تصحيحاً لكل هذه الأمور، ثم لا بد أن يأتي يوم لا بد من العمل السياسي فيه؛ لأن السياسة معناها: إدارة شؤون الأمة، من الذين يدير شؤون الأمة، ليس زيد وبكر وعمر الذي هو يتريس على جماعة أو يوجه جماعة هذا أمر الأمير الإمام الأول، يعني الذي يبايع من قبل المسلمين فهذا هو الذي يجب أن يكون على معرفة بسياسة الواقع.<sup>(٢)</sup>

● المتصل : غيره، سؤال في السياسة ، هناك أخوان لنا يطلبون منا ان ندخل في البرلمان ولكن بشرط وهو الإصلاح ، انتفى الإصلاح خرجنا ، فما حكم هذا ؟

الشيخ : لا يجوز الدخول في البرلمانات الموجودة اليوم في الحكومات العربية ، ولا أقول الحكومات الإسلامية لأنها ليست قائمة على النظام الإسلامي ، "والغاية لا تبرر الوسيلة" ، أى الدخول من أجل الإصلاح ، هذا كلام خيالي ، وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر ؟ والواقع أن كثيراً من الناس الإسلاميين حينما يدخلون مثل هذه البرلمانات من أجل ان يصلحوا هم يُصلحون أى يفسدون ، بسبب الخليط من النواب الذين جمهورهم ليسوا إسلاميين ، فتجدهم مثلاً ، جمهورهم حليقي اللحية، فإذا دخل المدعى الإصلاح لأجل الإصلاح وله لحية جلييلة فأول الإصلاح يبدأ بلحيته ، فلا يزال يأخذ منها ويأخذ منها ،

(١) موسوعة الألباني في العقيدة - ط مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء - اليمن ٢٥/٢

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة ١٤/٦



حتى تصبح حية على مذهب بعض العامة في البلاد السورية حيث يقولون هناك " خير الذقون إشارة تكون " مفهوم هذا الكلام عندك ؟

المتصل : نعم

الشيخ : طيب ، ويدخل وهو متلبس باللباس العربي الإسلامي ، فحينما يجد المجتمع الذي حوله لباسهم أفرنجي أجني ، فلا يزال يتطور حتى يغير زيه الإسلامي ، فهذا الذي نشاهده ونلمسه لمس اليد في هؤلاء الذين يدخلون البرلمانات بزعمهم الإصلاح ، وإذا بهم يعودون إلى الإفساد في ذوات أنفسهم .

و لذلك أدبنا رسول الله صلى فأحسن تأدينا ، وعلمنا فأحسن تعليمنا ، من ذلك أنه قال لنا : ((إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ألا إن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه)) ، فهؤلاء الذين يدخلون البرلمانات يحمون حول الحمى ويقعون فيه.

المتصل : جزاك الله خيرا.(<sup>١</sup>)

● وانا اكرر الآن على مسامعك لا تفهم مني أن السياسة ليست من الإسلام السياسة من الإسلام وعندنا كتب ألفت في ذلك كالسياسة الشرعية لشيخ الإسلام بن تيمية.(<sup>٢</sup>)

● فالسياسة من الإسلام، وبعض علماء الإسلام ألفوا في السياسة الشرعية قديماً وحديثاً، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية ، فالدولة الإسلامية لا تستغني عن السياسة، وما معنى السياسة؟ أي: سياسة الناس وتثيت أمورهم على ما يوافق مصالحهم في الدنيا والأخرى، فنحن لا ننكر وجوب الاشتغال بالسياسة، لكننا رأينا -وهنا الشاهد- أن من السياسة ترك السياسة، رأينا في هذا الزمان من السياسة ترك السياسة، والغرض الآن أننا نوافق الجماعة على عدم الاشتغال بالسياسة وقتياً، لكن لا يمكن الاستغناء عنها، وإلا كيف يمكن إقامة الدولة المسلمة إلا بمثل هذه السياسة، لكن الذين ينبغي أن يشتغلوا بالسياسة يجب أن يكونوا علماء، أن يكونوا فقهاء، أن يكونوا علماء بالمعنى الصحيح بالكتاب والسنة وبفهم السلف الصالح إلخ، ولذلك نحن نوافقهم على هذا

(١) شريط مفرغ من سلسلة الهدى والنور رقم ٣٣٩

(٢) شريط مفرغ من سلسلة الهدى والنور رقم ٣٩٣

الشرط الأول، ولا نوافقهم، نوافقهم هكذا إجمالاً، ولا نوافقهم تفصيلاً، فنقول الآن: من السياسة ترك السياسة.<sup>(١)</sup>

● أرجو أن لا تفهم أن العمل بالسياسة ليس من الإسلام لأن الإسلام لا تقوم دولته إلا بالعمل بهذا الإسلام وهو الذي يعرف بالعمل السياسي ، لكنني أنا شخصياً لعظمة المسؤولية القائمة على بعض الدعاة على الأقل إسلاميين وبسبب ابتعاد المسلمين عن أصول دينهم نرى أن الأمر الواجب علينا الإشتغال به الآن هو إصلاح العقائد والتوحيد ونحو ذلك وضربت له بعض الأمثلة وإن كان هو يعني لا يهمله ذلك فلا تتوهم أن العمل السياسي ليس من الإسلام بل هو من الإسلام ، لكنني أعتقد أنه من السياسة الآن ترك السياسة ، هذا الذي قلته لهذا (المثل) فأنا رميت بذلك عصفورين كما يقولون بحجر واحد ، أفهمته أولاً أن العمل للإسلام الذي يسمونه بالعمل السياسي هذا أمر واجب لكن متى ؟ حينما نتمكن من إيجاد جماعة تستطيع أن تكون قبل كل شيء على قلب رجل واحد متحابين متوادرين غير متدابرين غير مختلفين وأنتم ترون الآن المثل المؤسف جداً في أفغانستان وما وقع فيهم بعد عشر سنوات من الصبر والجلد و إلى آخر ما هنالك من مصائب لحقت بهم وإذا في نهاية المطاف تتدخل الحزبية والأحزاب السياسية التي فرقت عليهم صارت أحزاب قامت الحرب الأفغانية لإقامة دولة الإسلام لسبعة أحزاب وكل حزب بما لديهم فرحون ، فأنا قلت لهذا الرجل المستنطق نحن لا نرى العمل السياسي اليوم ليس لأنه لا يجب بل هو يجب ولكن قبل ذلك نرى أن ننشغل بإصلاح ما فاتنا من العقائد والأفكار والأخلاق ونحو ذلك وبهذا القدر كفاية والحمد لله رب العالمين .<sup>(٢)</sup>

(١) شريط مفرغ من سلسلة الهدى والنور رقم ٥٢٤

(٢) شريط مفرغ من سلسلة فتاوى جدة رقم ( ٤ )

**محمد بن صالح العثيمين**

الفقيه العابد الزاهد ، أوقف حياته على العلم والتعلم ، حتى أصبح مسجده في عنيزة خلية نحل ، ناهيك عن دروسه وتسجيلاته ومحاضراته . ومع كل هذا لم يشغله عن الكتابة والتصنيف في السياسة ، فها هي تعليقاته النفيسة على كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية " السياسة الشرعية " شاهدة للرجل على تضلعه في علم السياسة .

### ● مفهوم العمل السياسي

السؤال :

مما ينتشر عند كثير من الشباب ما يسمى بمفهوم العمل السياسي، فلا أدري ما هو الحد الذي ورد به الشرع ويجوز فيه الخوض في هذه الأمور السياسية، وما هو الضابط الشرعي لهذا الأمر؟

الجواب :

السياسة بآرك الله فيك، كل الدين سياسة؛ لأن السياسة مأخوذة من عمل السائس، والسائس هو مدير الحيوان والقائم عليه، كسائس الأسد والفيلة وما أشبه ذلك، ومعلوم أن الشريعة كلها سياسة، سياسة للخلق فيما يتعلق بعبادة الخالق، وسياسة للخلق فيما يتعلق بمعاملة الناس، وسياسة للخلق فيما يتعلق بتدبير الأمور وتصنيفها.

ومن المعلوم أن السياسة التي تدبر الأمور وتدير تصرفها لا يمكن أن تكون بيد كل أحد، ولا تحت طوع كل إنسان، ولو كانت كذلك للزم أن كل واحد من الأمة يكون أميراً على نفسه وعلى غيره أيضاً، ومن المعلوم أنه منذ زمن الخلفاء الراشدين والسياسة وتدبير الأمة لها أناس خاصون، الخليفة ومن يختارهم ليكونوا مستشارين له، وليست السياسة تلقى في الأسواق ومجاميع العامة، ويقال: ما تقولون في كذا؟ ما تقولون في كذا؟ ولا شك أن الذين يتخبطون في هذه الأمور أنهم على خلاف مذهب السلف، وأنهم لا يثيرون إلا البلبلة، وصد الناس عما هو أهم من ذلك بكثير.

أرأيت مثلاً: العقول السرية، وأحوال الحرب، وشئون العلاقات الخارجية مع الناس، هل يليق أي عقل من عقول بني آدم أن تطرح في الأسواق بين أيدي العامة؟! الإنسان في بيته لا يمكن أن يطلع الناس على ما في بيته، كيف مثلاً: حكومة تطلع الناس على كل ما

تفعل، أو تخبرهم بكل ما تريد، من قال هذا، بأي كتاب أم بأي سنة، أم بأي عمل من أعمال الخلفاء الراشدين؟! هل كان النبي عليه الصلاة والسلام إذا أراد شيئاً ذهب إلى الأسواق يقول: إني أريد أن أفعل كذا وكذا، بل كان إذا أراد غزوة ورى غيرها وهي غزوة يستعد الناس لها، إلا في تبوك.

فأمور السياسة العامة لا تكون بأيدي العامة ولا بألسنتهم، ومن رام ذلك فقد رام أمراً لا يمكن لأي عاقل أن يقوله إطلاقاً، هل يمكن أن نطلع العامي الذي يبيع الخضرة واللحم والخبز وما أشبه ذلك على أسرار الدولة وملفاتها؟! من قال هذا؟! فنصيحتي لهؤلاء الذين ابتلاهم الله تعالى بمثل هذه الأمور: أن يراجعوا أنفسهم، ويعلموا أنه ليس من الحكمة أن كل شيء تفعله الدولة يكون بين أيدي الناس، هناك أشياء تدبرها الدولة قد يكون ظاهرها للبسطاء من الناس قد يكون ظاهرها غير صحيح، لكن عند العارفين بالأسباب والنتائج يكون صحيحاً أليس النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية راجعه من راجعه من الصحابة وهم أكبر العقول ولم يعلموا النتيجة؟! وأنا لست أريد أن ألحق حكام الأمة الإسلامية اليوم بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث النصر للأمة والإرشاد والرشاد؟ لا، لكني أقول: إن مسائل الدولة مسائل خاصة بأناس معينين ليس لكل أحد.

فأنا أنصحك أنت وأطلب منك أن تؤدي هذه النصيحة إلى كل من تكلموا في هذه الأمور أن يشتغلوا بما هو أهم، ويسألوا الله التوفيق للدولة.<sup>(١)</sup>

● وعلى الإمام أن يكون قائماً بالسياسة، وهي سلوك كل ما يصلح به الخلق، وهي إما داخلية، وإما خارجية. أما الداخلية فأن يسوس رعيته بالعدل واجتناب الجور، والعمل بالقرائن والبيّنات وغير ذلك، فمثلاً لا يفرق بين القريب والبعيد، والغني والفقير، والشريف والوضيع، وما أشبه ذلك، إلا إذا اقتضت المصلحة أن يعفو — مثلاً — عن رجل له شرف وجه، وهذا في غير الحدود، وأن يقيم التعزير على آخر مجرم يعتدي على الناس دائماً، ولا ينفع فيه أن يمن عليه بالعفو، ولهذا قال الله تعالى: {فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ} [الشورى: ٤٠] والسياسة انقسم الخلفاء فيها إلى ثلاثة أقسام:

قسم أخذ بسياسة الجور، وكان كلما قرأ أن هذا مما يصلح الناس عمل به ولو خالف الشرع، مثل أئمة الجور الذين يعتدون على الناس بالضرب والحبس في أمور بسيطة، لا يميز الشرع أن يعزر فيها بهذا التعزير.

(١) من لقاء الباب المفتوح

وقسم ثانٍ: أهمل السياسة نهائياً، ولم يعملوا بقرائن الأحوال، ولا عملوا بالمصالح العامة التي راعاها الشرع، فالأولون أفرطوا، وهؤلاء فرّطوا.

وقسم ثالث: أخذ بالسياسة، وهي رعاية المصالح التي لا تخالف الشرع، مع أننا نقول: لا يمكن لأي شيء يسمى مصالح أن يخالف الشرع، بل كل ما خالف الشرع فهو مفسدة، لكننا نقول ذلك من حيث يتراءى للناظر أن هذا مصلحة، ويخفى عليه أنها داخلة في الشرع.

فالسياسة الداخلية يجب على الإمام أو الخليفة أن ينظر إلى ما فيه المصلحة فيتبعه. أما السياسة الخارجية فهي معاملة غير المسلمين، وله معهم مقامات أربعة: عهد، وأمان، وذمة، وحرب.<sup>(١)</sup>

● س ١١٨: سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: بعض الناس يعتقد أن دور علماء المسلمين مقصور على الأحكام الشرعية، وأنه لا دخل لهم في العلوم الأخرى كالسياسة والاقتصاد ونحوهما، فما رأيكم في هذا الاعتقاد؟

فأجاب بقوله: رأينا في هذا الاعتقاد أنه مبني على الجهل في حال العلماء، ولا ريب أن علماء الشريعة عندهم علم في الاقتصاد وفي السياسة، وفي كل ما يحتاجون إليه في العلوم الشرعية، وإذا شئت أن تعرف ما قلته فانظر إلى محمد رشيد رضا - رحمه الله - صاحب مجلة المنار في تفسيره وفي غيرها من كتبه.

وانظر أيضاً إلى من قبله من أهل العلم بالشرع من يكون مقدماً للأهم على المهم، فتجده في العلم الشرعي بلغ إلى نصيب كبير، وفي العلوم الأخرى يكون أقل من ذلك بناء على قاعدة أن تبدأ بالأهم قبل المهم؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين".<sup>(٢)</sup>

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع - ط دار ابن الجوزي ٢٤٧/١٥ ، ٢٤٨

(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - ط دار الوطن ٢٨٩/٢٦

## التراث الإسلامي

حفل تراثنا الإسلامي بكثير من المؤلفات والمصنفات في السياسة والدعوة إليها ، وتنظيم شئون البلاد والعباد ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن السياسة جزء أصيل لا يتجزأ من اهتمام علماء ومفكرين الأمة الإسلامية ، وهذا شيء من تراثهم :

- الأحكام السلطانية : القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ).
- الأحكام السلطانية : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) .
- الإمامة والسياسة: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري — سنة الوفاة ٢٧٦هـ.
- الجوهر النفيس في سياسة الرئيس : ابن الحداد محمد بن منصور بن حبيش (المتوفى: بعد ٦٧٣هـ) .
- السياسة الشرعية : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) .
- السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية : عبد الوهاب خلاف (المتوفى: ١٣٧٥هـ) .
- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية : محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي (المتوفى: ٧٠٩هـ) .
- المنهج المسلوك في سياسة الملوك : عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله، أبو النجيب، جلال الدين العدوي الشيزري الشافعي (المتوفى: نحو ٥٩٠هـ) .
- بدائع السلك في طبائع الملك : محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، أبو عبد الله، شمس الدين الغرناطي ابن الأزرق (المتوفى: ٨٩٦هـ) .
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام : إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ) .
- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام : أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) .
- تحرير السلوك في تدبير الملوك : أبو الفضل محمد بن عبد الوهاب بن عبد اللطيف الأعرج (المتوفى: ٩٢٥هـ) .
- تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك : إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن عبد المنعم الطرسوسي، نجم الدين الحنفي (المتوفى: ٧٥٨هـ) .



- تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) .
- تهذيب الرياسة وترتيب السياسة : أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن القلعي الشافعي (المتوفى: ٦٣٠هـ) .
- حسن السلوك الحافظ دولة الملوك : محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز البجلي شمس الدين، ابن الموصللي (المتوفى: ٧٧٤هـ) .
- درر السلوك في سياسة الملوك : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) .
- رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة : القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بـ ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ) .
- رسوم دار الخلافة : هلال بن الحسن بن إبراهيم بن هلال الصائبي الحرائي، أبو الحسين، أو أبو الحسن (المتوفى: ٤٤٨هـ) .
- سراج الملوك : أبو بكر محمد بن محمد ابن الوليد الفهري الطرطوشي المالكي (المتوفى: ٥٢٠هـ) .
- سياست نامه أو سير الملوك : الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، أبو علي، الملقب بقوام الدين، نظام الملك (المتوفى: ٤٨٥هـ) .
- الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) .
- مآثر الإنافة في معالم الخلافة : أحمد بن علي بن أحمد الفزارى القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ) .
- معالم القرية في طلب الحسبة : محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد بن الأخوة، القرشي، ضياء الدين (المتوفى: ٧٢٩هـ) .
- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام : أبو الحسن، علاء الدين، علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (المتوفى: ٨٤٤هـ) .
- نهاية الرتبة الظرفية في طلب الحسبة الشريفة : عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله، أبو النجيب، جلال الدين العدوي الشيزري الشافعي (المتوفى: نحو ٥٩٠هـ) .

## نتائج وملاحظات

نستفيد مما مضى من نقولات في معنى (السياسة) أموراً، يمكننا إجمالها فيما يأتي:

أولاً: إنَّ مدار معنى (السياسة) على استصلاح شؤون الناس؛ فـ(الصلاح) و(الإصلاح) ليس هدفاً للسياسة والساسة، وإنما هو معناها وأصلها ولُبُّها.

ثانياً: خصَّ بعضهم (السياسة) بمعنى الرئاسة أو القيادة، وهذا لازم للمعنى السابق.

ثالثاً: ومن لوازم هذا اللازم ما جاء في كلام بعض الحنفية أنها الزجر والتأديب.

وكذا ما قاله صاحب «معين الحكام» (ص ١٦٩) -وهو علاء الدين الطرابلسي الحنفي-: «السياسة شرع مغلظ»!

رابعاً: جنح بعضهم في تعريف السياسة إلى الجانب العملي؛ بمعنى: أنها إجراءات وتصرفات المسؤولين لعملية الإصلاح، وهذا لازم للمعنى -أيضاً-.

خامساً: السياسة لم تقتصر في الشرع على نصوص الوحيين الشريفين، بل يدخل فيها كلُّ ما يُصلحُ شؤون الناس، وقد نقل ابن القيم في كتابه المستطاب «إعلام الموقعين» (٥١٢/٦ - ٥١٣ - بتحقيقي) و«الطرق الحكيمة» (ص ١٥ - ط. العسكري) مناظرةً جرت بين ابن عقيل وبين بعض الفقهاء القائلين: (لا سياسة إلا ما وافق الشرع)، بيّن فيها الجانب الفاسد لهذا القول بتفصيل بديع، حيث قال -رحمه الله تعالى- ما نصّه:

«وجرت في ذلك مناظرة بين أبي الوفاء ابن عقيل<sup>(١)</sup> وبين بعض الفقهاء؛ فقال ابن عقيل: العمل بالسياسة الشرعية هو الحزم، ولا يخلو من القول به إمام، وقال الآخر: لا سياسة إلا ما وافق الشرع، فقال ابن عقيل: السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ولا نزل به وحيٌ.

(١) في كتابه «الفنون» -كما في «الطرق الحكيمة» (ص ١٥ - ط. العسكري).

فإن أردتَ بقولك: (لا سياسة إلا ما وافق الشرع)؛ أي: لم يخالف ما نطق به الشرع؛ فصحيح، وإن أردتَ لا سياسة إلا ما نطق به الشرع؛ فغلط، وتغليط للصحابة، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل ما لا يجحده عالم بالسير، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف<sup>(١)</sup> كان رأيًا اعتمدوا فيه على مصلحة، وكذلك تحريق عليٍّ - كرم الله وجهه - الزنادقة في الأخاديد<sup>(٢)</sup>، ونفي عمر نصر بن حجاج<sup>(٣)</sup>.

قلتُ [أي: ابن القيم]: هذا موضع مزية أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك، ومعتك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، وجرأوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التي يعرف بها المحق من المبطل، وعطلوها مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع.

والذي أوجب لهم ذلك: نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة، والتطبيق بين الواقع وبينها، فلمَّا رأى وُلاة الأمر ذلك وأنَّ الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة أحدثوا لهم قوانين سياسية ينتظم بها مصالح العالم، فتولَّد من تقصير أولئك في الشريعة، وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شرٌّ طويل، وفسادٌ عريض، وتفاقم الأمر، وتعذر استدراكه.

وأفرط فيه طائفة أخرى فسوغت منه ما يُناقض حكم الله ورسوله، وكلا الطائفتين أُتيَتْ من قِبَلِ تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله - صلى الله عليه وسلم -؛ فإنَّ الله أرسل رسوله، وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة العقل، وأسفر صبحه بأيّ طريقٍ كان، فذلك من شرع الله ودينه، ورضاه وأمره.

(١) رواه البخاري (٤٩٨٧) (فضائل القرآن: باب جمع القرآن) من حديث أنس بن مالك.

(٢) رواه البخاري (٣٠١٧) (الجهاد: باب لا يُعَذَّبُ بعذاب الله)، و(٦٩٢٢) (استنابة المرتدين: باب حكم المرتد والمردة) من طريق أيوب عن عكرمة، قال: أتى عليٌّ بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس...

وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٨٦/٦)، و«جامع الترمذي» (١٤٦٢)، و«سنن البيهقي» (١٩٥/٨)، و«المجالسة» (٤٥٤/٣) - (٤٥٥) وتعليقي عليه، و«فتح الباري» (١٥١/٦).

(٣) انظر: «الحنائيات» رقم (٢٦٦).

والله - تعالى - لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد، ويقتل غيره من الطرق التي هي أقوى منه، وأدل وأظهر.

بل بين ما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل، وقيام الناس بالقسط؛ فأبى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل، وجب الحكم بموجبه ومقتضاها، والطرق أسباب ووسائل لا تُراد لذواتها، وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أشباهها وأمثالها، ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وفي شرعه سبيل للدلالة عليها، وهل يُظن بالشرعية الكاملة خلاف ذلك؟!

ولا نقول: إن السياسة العادلة مخالفة للشرعية الكاملة، بل هي جزء من أجزائها، وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع»، ثم ضرب - رحمه الله - أمثلة لعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - بالسياسة الشرعية، وخلفائه الراشدين من بعده؛ فانظرها<sup>(١)</sup>، ولا تُفَرِّط بها؛ فهي «السياسات العادلة التي ساسوا بها الأمة، وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها»<sup>(٢)</sup>.

سادساً: ومع ما سبق؛ فإن السياسة أصبحت تُقَيَّدُ في العصور المتأخرة بلفظة (الشرعية)؛ ولهذا أسباب؛ منها:

١ - القول بأن السياسة مقتصرة على ما وردت في نصوص الوحي، وهذا تضيق وتحجير!

٢ - بالنظر إلى ما استجدَّ في حياة الناس من تغيير وتبدل، وما طرأ في حياتهم من حوادث، وما جنت أيديهم من إحداث، فوقعوا في ورطات بمقدار بعدهم عن هدي النبوة، ولذا قسموا السياسة<sup>(٣)</sup> إلى أقسام؛ وتنوعت هذه الأقسام بالنظر إلى مصادرها تارة، وإلى محالها والأماكن التي تجري فيها تارة أخرى.

(١) وانظر كذلك: «الطرق الحكيمة» له (ص ١٢، ٣٠٨).

(٢) من كلام ابن القيم - رحمه الله - في «الإعلام» (٥١٧/٦ - تحقيق مشهور).

(٣) مثله قول ابن القيم - رحمه الله - في «الإعلام» (٥١٧/٦): «وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة، كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة، وتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل، وكل ذلك تقسيم باطل!

بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل؛ كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد؛ فالصحيح قسم من أقسام الشريعة، لا قسم لها، والباطل ضدها ومنافيا!

وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها، وهو مبني على حرف واحد، وهو عموم رسالة النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم، وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده، وإنما حاجتهم إلى من يبلغهم عنه ما جاء به...».

فها هو ابن خلدون -مثلاً- يُقسّم في «مقدمته» (ص ١٧٠) السياسة إلى: (عقلية) و(شرعية)؛ فيقول -بعد كلام-:

«فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء، وأكابر الدولة، وبُصرائها كانت (سياسةً عقلية)، وإن كانت مفروضة من الله بشرعٍ يقررها ويشعرها كانت (سياسةً دينية)».

ومن هنا؛ وقع (الفراق) بين (الدين) -عقيدةً وشرعةً- و(السياسة) -ممارسة عملية الإصلاح من قِبَلِ الولاة-؛ قال ابن خلدون -أيضاً- على إثر الكلام السابق مُفرّقاً بين (الملك السياسي) و(الخلافة)-:

«الملك السياسي: هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار.

والخلافة: هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها».

وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٣٩٢/٢٠) -٣٩٣- إلى تأريخ هذا الانفصام المبتدع -النكد- بين (الشرع) و(السياسة)، فقال:

«فلما صارت الخلافة في ولد العباس، واحتاجوا إلى سياسة الناس، وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق، ولم يكن ما معهم من العلم كافياً في السياسة العادلة؛ احتاجوا حينئذٍ إلى وضع ولاية المظالم، وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع، وتعاضم الأمر في كثير من أمصار المسلمين، حتّى صار يقال: الشرع والسياسة، وهذا يدعو خصمه إلى الشرع، وهذا يدعو إلى السياسة، سوغ حاكماً أن يحكم بالشرع والآخر بالسياسة.

والسبب في ذلك أن الذين انتسبوا إلى الشرع قصّروا في معرفة السنة، فصارت أمور كثيرة؛ إذا حكموا ضيعوا الحقوق، وعطلوا الحدود، حتّى تسفك الدماء، وتؤخذ الأموال، وتستباح المحرمات، والذين انتسبوا إلى السياسة صاروا يسوسون بنوع من الرأي من غير اعتصام بالكتاب والسنة، وخيرهم الذي يحكم بلا هوى، ويتحرّى العدل، وكثير منهم يحكمون بالهوى، ويحابون القوي ومن يرشوهم، ونحو ذلك».

ومن ها هنا؛ جاء تقرير ابن القيم -رحمه الله- السابق بديعاً، لمّا حكى أنّ (السياسة) في الشرع هي: (عدل الله ورسوله)، وقال -قبل ذلك-: «ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحهم»!

فكمال الشريعة ومحاسنها في حقيقتها ولبّها ومعانيها، وجعل السياسة مقابل الشريعة، والنظر إليهما على أنهما نوعان مُتقابِلان، وقسيما مختلفان، ظلم لكليهما.

وقد ردّ شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على هذا الخطأ والغلط! وبين منشأ هذا المذهب الشطط! حيث قال في «مجموع الفتاوى» (٣٩١/٢٠ - ٣٩٢) ما نصّه:

«يوجد في كثير من خطاب بعض أتباع الكوفيين، وفي تصانيفهم، إذا احتجّ عليهم مُحْتَجٌّ بِمَنْ قَتَلَهُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- أو أمر بقتله؛ كقتله اليهودي الذي رَضَّ رأس الجارية، وكإهداره لدم السَّابَةِ التي سَبَّته -وكانت معاهدة-، وكأمره بقتل اللوطي -ونحو ذلك-؛ قالوا: هذا يعملُه سياسة!»

فيقال لهم: هذه السياسة؛ إن قُلتُم: هي مشروعة لنا؛ فهي حقٌّ، وهي سياسة شرعية.

وإن قُلتُم: ليست مشروعة لنا؛ فهذه مخالفة للسنة.

ثم قول القائل -بعد هذا-: سياسة؛ إمّا أن يريد أن الناس يساسون بشريعة الإسلام، أم هذه السياسة من غير شريعة الإسلام.

فإن قيل بالأول؛ فذلك من الدين، وإن قيل بالثاني؛ فهو الخطأ!

ولكن منشأ هذا الخطأ: أن مذهب الكوفيين فيه تقصير عن معرفة سياسة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وسياسة خلفائه الراشدين.

وقد ثبت في «الصحيح» عنه أنّه قال: «إنّ بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء»<sup>(١)</sup> انتهى.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مع الاعتراف والإقرار بأنّ الفراق بينهما، أعني: الشريعة -عقيدةً وعملاً- والسياسة -تنظيراً وتطبيقاً- واقعٌ من غير دافع، منذ زمن العباسيين، واتسع هذا الفرق بمُضيِّ الزمن، حتّى ظهر في هذه الآونة على أنّهما متقابلان؛ لا صلة للشريعة بالسياسة، ولا للسياسة بالشريعة! ولا قوّة إلاّ بالله.

وحقُّ لنا -بعد هذا كلّ- أن نتساءل: هل اصطلاح (السياسة) محمود أم مذموم؟

ونجيب على هذا بقولنا:

\* الحمد والمذموم من السياسة:

إنّ مصطلح (السياسة) لا يحمّد بإطلاق، ولا يُذمّ بإطلاق.

ومن أطلق (ذمّه) نظر إلى تسفله لا إلى علوه، وإلى تبدّله لا إلى سَمُوّه، ويوشك هذا اللفظ -بسوء تصرّيف الاستعمال له- أن يصبح بلا معناه الذي رسم له، بل بلا معنى؛ كالألفاظ المهملة، وكما يجازف إعلام الغرب -اليوم، وقبل اليوم- بكلمة (الإرهاب)<sup>(١)</sup>، يرمي بها من غير هدف!! ويسمُّ بها من هبّ ودبّ، فكان من آثار ذلك أن نُبّه الناس إلى عداوتهم للإسلام، وفتح لبعضهم -بما يُردد من لفظها، وبما يُبدع من أسبابها- أبواباً وطرائق، كذلك جازف بكلمة (السياسة)، يرمي بها المصلحين!

\* المصلحون والسياسة:

فهذه اللفظة (مظلومة) ببراء المصلحين منها، وهي دونهم<sup>(٢)</sup> تبقى ذليلة مهينة مجردة من جلالها وسَمُوّها؛ فإنّ أعلى معانيها -كما رأينا- تدابير الممالك بالقانون والنظام، وحياطة الشعوب بالإنصاف والإحسان، ولكنها تدنّت فنزلت -ولا قوّة إلاّ بالله- إلى معنى التحيل على الضعيف ليؤكل، وقتل مقوماته ليهضم، والكيد للمستيقظ حتى ينام، والمهذّدة للنائم حتى لا يستيقظ.

(١) «وأما استحلال القتل باسم الإرهاب الذي تسميه ولأه الجور سياسة، وهيبة، وناموساً، وحرمة للملك؛ فهو أظهر من أن يذكر»؛ قاله ابن تيمية -رحمه الله تعالى- مثلاً من الأمثلة التي سردها بعد أن ذكر الحديث الذي روي موقوفاً عن ابن عباس -رضي الله عنه-، ومرفوعاً إلى النبيّ -صلّى الله عليه وسلم-، حيث قال: «يأتي على الناس زمانٌ يُستحلُّ فيه خمسة أشياء بخمسة أشياء...»، والقتل بالرهبة...، انظر: «بيان الدليل» (١٠٥)، و«إعلام الموقعين» (٥٢٩/٤، ٥٣٠). أخرج الحديث المرفوع الخطابي في «غريب الحديث» (٢١٨/١)، وإسناده ضعيف؛ لأنّه معضل، فرفعه الأوزاعي إلى النبيّ -صلّى الله عليه وسلم-، ولم أقف على الموقوف، فإن كان له إسنادٌ متمسكٌ فيحتجُّ به؛ فمثل هذا لا يقال بالرأي.

(٢) أي: دون المصلحين من العلماء الربانيين.



\* علماء السلفيين والسياسة:

هذا المعنى الأخير هو المذموم، وهو المنفي عند أعلام السلفيين من العلماء والمصلحين، وأطلق واحد<sup>(١)</sup> منهم -على هذا المنفي- مقولةً اشتهرت عنه غاية، ألا وهي: (من السياسة ترك السياسة).

ذلك؛ لأنّ لسان حاله ومقاله كان ينادي بتحرير العقول من الأوهام والضلالات في الدين والدنيا، وتحرير النفوس من تأليه الأهواء والرجال، وأنّ تحرير العقول لأساس لتحرير الأبدان، وأصل له، ومحال أن يتحرر بدن يحمل عقلاً (عبداً)! ولا يتحقق هذا التحرير إلا بالتصفية والتربية؛ فمن السياسة الانشغال بالحقيقة والجوهر، وكان هذا هو همّ ذلك القائل وشغله الشاغل، وكأنه كان يقول:

دَعِ الطنطنة لعشاق المظاهر والتهاويل، ودَعِ الأصداء الفارغة تحبّ نفسها، ودَعِ الدعوى للمتشبعين بما ليس فيهم، وهَاتِ الحقيقة التي لا تُدَحَض، والحجة التي لا تُنْقَض.

\* سياسة متروكة:

إنّ إشغال الأمة بقضاياها المصيرية دون إعداد العُدّة اللازمة للتربية الإيمانية الجادة، وتحقيق الربانيّة، والبناء على المقاصد الشرعية الصحيحة، لم يأتِ بنتائج سليمة، وما لم ينشأ ذلك عن إيمان راسخ، لم يظهر له ثمرة ناضجة، ولما بُلِيت سرائر أولئك العاملين على الإشغال دون إهمال، وباستعجال وإهمال؛ تبين أن (سياستهم) -كلهم- التسابق إلى غاية واحدة، هي (كراسي النيابة)، وما يتبعها من الألقاب والمرتبات، تحقيقاً للمكاسب والرواتب والمناصب (أصالةً) و(نهايةً)، وإذ كل شيء بدؤه السياسة، فنهايته التجارة، والأعمال بخواتيمها!!

هذه هي السياسة التي من السياسة تركها، إذ جُعِلَتْ أداة مساومة، وفخ اقتناص المذبذبين من أبناء المسلمين، ممن يريدون الإصلاح بالمشاركة بإعطاء (الصوت) فحسب! دون أي عناء، ولا سيما إن علق الناخب شعارات فيها تهديد ووعيد بلعنة الله، والحرمان من دخول الجنة، وتوظيف النصوص لاختياره دون سواه، وفي ذلك من المضاهاة لليهود والنصارى بما لا يشبهه إلا على صاحب الهوى!

(١) هو الشيخ العلامة، محدّث العصر، محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى-.

\* سياسة منفيّة:

فهذه السياسة عند الربانيين هي المنفية، التي مدارها على تطويع الدين للمصالح الشخصية، والمطامع الدنيوية، وجعلها وسيلة جاه، وذريعة للتضليل، وقد بلوناها وخبرناها وحاولنا إصلاحها في رجالها إشفاقاً على هذه الأمة، فُبَحَّت الأصوات، وأكُذِّت الوسائل، فلا يقولنّ قائل: (فيينا) و(فيهم) و(فيها) غير هذا، فأهل مكة أدرى بشعابها!

\* للحقيقة والتاريخ:

نقرر هذا للحقيقة والتاريخ على الرغم من قول المتأثرين بهذا النوع المذموم من (السياسة): إنَّ كلامكم هذا فيه نصرة لفريق على فريق، ويحملهم هذا المعنى الذي فيه غلوّ على القول بترجيح (طائفة) على (طائفة)، أو تجريح (الحق) و(أهله)، دون التععيد والتأصيل والتدليل! لأنَّ (الحزبيّة) والتهافت على نصرة (الشعارات) و(الشارات) و(الأسماء) هو الديدن! و(الافتتان) المزري بـ(الأشخاص) نراه على أقبح (صورة) في حين أن ذلك ليس من مصلحة (الأمة) ولا من عمل (ساستها) المصلحين!

\* السياسة وطلبة العلم المبتدئين:

ومع هذا؛ فإننا ننكر أن يكون في (السياسة) اليوم (دين)! ولكننا لا ننكر أن يكون في (الدين) (سياسة)، وهذا (النوع) منها مناط بالمقاصد والمصالح المعتبرة، نصون الصغار ومَن هم في طريق التعلم والتربية عن أن يُقرروه، أو يُقدّروه، ونقول لهؤلاء -وجلهم من الشباب (المتحمّسين)، ويعملون من أمام (تقاريرات) العلماء (الكبار)-:

إنَّه لا ينبغي لكم أن تتدخلوا في السياسة؛ لأنكم لا تحسنونها، ولا يجوز لكم -ألبتة!- أن تنطقوا بلسانها، وتقول لكم: لسان السياسة (أعجمي)! ولسانكم عربي ميين!!

وأما نحن؛ فنقول: إنَّ طريقكم الموصول إلى جلال العلم لا يتفق مع (أوساخ) السياسة، وما لم تفعلوا؛ فستغلب عليكم طباع (السوء)، وستقذف بكم (السياسة) في (المعتقلات) مع (المجرمين)!!

\* خطر السياسة على مصاير العلماء:

كان ابن خلدون يرى أنَّ الاشتغال بالسياسة لا يليق بالعلماء، وأُثِرَ عن محمد عبده أنَّه قال: لعن الله (السياسة) ومادة (ساس) (يسوس)!!

و(السياسة) المعنية -هنا- هي المشاركة في الأحداث الجسام التي تعصف بالأمَّة، ويتمخض عنها أن يكون المشارك فيها متحيزاً متحزباً إلى فئة من أُمَّتِهِ دون أُخرى، بحيث يفقد موقعه اللائق به فيها، وتُصرفُ عنه -بسبب ذلك- القلوبُ، والعالم بطبيعة مركزه هو قطب الرحي في الإصلاح، والحكْمُ العدل بين أهل الاختلاف، والواجب المطلوب منه هو إقامة أشرف ما يمكن من الأخلاق من خلال الدعوة إلى الدين الحق، والقول الصدق.

والواجب الشرعي على العلماء -ولا سيما في المرحلة التي نعيش- إحياء الربانية من خلال التصفية والتربية، والانقطاع لأداء هذه الرسالة السامية، فما ينبغي لهم الاشتراك في السياسة من قريب أو بعيد، وهم أدري الناس بما تتعرض له ديارهم من عواصف الخلاف، فما ينبغي أن تُخرجَ الأحداثُ الجسامُ العلماءَ من وقارهم المنشود، وتزحزحهم عن موقعهم المعهود، وتسوقهم إلى معاطب لا يسلم معها أحد، ولا ينفع في دفعها علاج!

وإنَّ رأسي ليدور كلما فكرت في مصاير أقوام منتسبين للعلم الشرعي بلبَلَتِهِم الحوادثُ، فلا يعرفون إلى أين يتجهون، وقد أحاطت بهم القواصف، والفتن العواصف، وعرضوا أنفسهم لِمَا لا يطيقون من الفتنة، قد كان أسلافنا يعتزلونها، وما كانوا -رضي الله عنهم- جنباء، ولكنهم كانوا يعرفون أن الفتنة تخبط خبط عشواء، فلا تفرق بين العاصي والمطيع، ولا تدري أين تقع أخفافها الهوج الثقال!

\* المُسيِّسون: حقيقة ودعوى:

هنالك آراء وأقاويل كثيرة قالها المفكرون والصحفيون و(الساسة) في (السياسة)، ومن (أسوأ) هذه (القاتلات) ما يُتَّهم به (العلماء الربانيون السلفيون) أنهم (مُسيِّسون)! ودينهم يأبى عليهم الكذب والرياء والنفاق -وهي الأقانيم الثلاثة التي تقوم عليها السياسة غير الشرعية-، وهم أشرف من أن يعملوا لغير مبادئهم، أو تسخرَ علومهم ومواهبهم وعطايا الله لهم لخدمة الغير كائنًا من كان!

وما وقعت المصائب، وتفرق الناس، وظهرت المعاييب إلاّ عندما أصبح بعض (العلماء) -فيما ظهر للناس، وهم في حقيقة أمرهم: القائمون مقامهم بسبب أنهم (المُفَوَّهون) بينهم- (مُسَيِّسُونَ) من (أحزابهم) و(دعواتهم) أو (حكوماتهم)، وأصبحت الإدارة واتخاذ القرار بين يدي غيرهم، وهم أداة يُلعب بهم!

\* أعداؤنا والسياسة:

أمّا مَنْ هم أعداء ديننا، الطامعون في خيرات بلادنا؛ فتتكلّم معهم بـ(السياسة) في (السياسة) ليدركوا أننا نفهم معنى (السياسة)!

فنقول:

ما قولكم في التدخل في شؤون ديننا؟! وابتلاع خيرات بلادنا؟! وصرف الأموال والأوقات في دراسة (مكمن) قوتنا؟! وتشويه تاريخنا؟! وامتهان لغتنا؟! وبث الشبهات والشبهات بيننا؟!!

ما قولكم في كل ذلك؟! أهو من الدين، أم من السياسة؟!!

كيف تُبيحون لأنفسكم التدخل فيما لا يعينكم (!! من شؤون ديننا، ثم تُحرّمون علينا الدخول فيما يُعيننا من شؤون ديانا؟!!

فنحن وإياكم فريقان:

فريق أخضع الدين للسياسة ظالماً!

وفريق أدخل السياسة في الدين مُتظلماً!

فهل يستويان؟!!

إننا إذا ما حاكمناكم إلى الحقّ غلبناكم! وإذا حاكمتمونا إلى القوة غلبتونا!

ولكننا قوم ندين بأنّ العقاب للحق لا للقوّة!!!

\* صرخة:

ثم نقول لإخواننا المسلمين، وساستنا الحريصين: العلماء مادّة قوتكم، وأولياء أموركم، وعماد أعمالكم، ومجمع غاياتكم التي تعملون لها - إن كنتم صادقين-، ونقول:

\* لباب السياسة وقشورها:

إنَّ حظَّ الكثير من الناس من (السياسة) القشور لا اللباب، والكلام في الأحداث لتحقيق (الذات) بالظن والتخمين لا بالحق واليقين!

أمّا (اللباب) و(لباب السياسة) -على وجه أخص-؛ فهو نصيب العلماء، وهو الذي قدّمناه من نقولات عنهم، مفادها (إيجاد الأمة)، و(إقامة الدين) فيها، بتثبيت مقوماتها، وإيجاد تقاليد صحيحة، وعادات صالحة، بتصحيح عقيدتها، وبتربيتها على الاعتداد بنفسها، والاعتزاز بقوتها المعنوية، والمغلاة بقيمتها وبميراثها، وبالإمعان في ذلك كله حتّى يكون لها عقيدة راسخة تناضل عنها، وتستमित في سبيلها، وترى أنّ وجود تلك المقومات شرط لوجودها، فإذا انعدم الشرط انعدم المشروط، ثم يفيض عليها من مجموع ذلك إلهام لا يغالب ولا يرد، بأنّ تلك المقومات متى اجتمعت وتلاحقت؛ تلاقحت، ومتى تلاقحت وعَدَتْ (إصلاحًا)، و(تغييرًا).

\* الحزبيون والعلماء:

يا إخواننا وأحباءنا -خطاب عطف وود، وتقدير وإشفاق- يا مَنْ انغمستم بالحزبيّة، وتراكمت في قلوبكم رواسب وموروثات أفرزها ضغطُ الواقع، وانتقلت من حماسات وعواطف، وانقلبت إلى أفكار ومواقف، فوالله! إنّنا لا نحتقركم، فما أنتم إلّا من رأس المال الواجب علينا حفظه قبل أن نفكر بالأرباح! ولسنا -والله- نتهمكم على ديننا! فأنتم عندنا أجلُّ من ذلك، ولكننا نعدّ مواقفكم من (العلماء) ناشئة عن بُعدكم عن التربية الإيمانية، والتقعيدات العلمية الأصولية، وإن من أسوأ أعمالكم احتقاركم للسواد الأعظم من الأمة -وهي أمتكم!- فلا تفكرون في عدادها مع دراسة درجة استعدادها، ولا تلتفتون إلى تصحيح الأسس فيها، كما يفعل من يترسم (لباب السياسة)!

\* حظ الحزبيين من السياسة:

اسمحوا لي حين نعتقد أن حظ الكثيرين من الخائضين بـ(السياسة) من (لباب السياسة) صفر في صفر؛ فإنَّ لوَّوا ألسنتهم بشيء من ذلك، كذبتهم أعمالهم، وصدّمهم الواقع، وفضحتهم عواقب أمورهم، وكشفتهم قالات أفعالهم!

يا أحبائنا لا نريد صياحاً في واد! ولا نفخاً في رماد! ولا إهمالاً للعباد!! ولا ضياعاً للبلاد!!

\* سياسة التربية، وتربية السياسة:

فالأوجب إعمال (سياسة التربية) لا (تربية السياسة)، ولا يعرف أهمية هذا الفرق إلاَّ مَنْ كان صادق الحدس، قويَّ الزَّكَاة، يعرف النتائج، ويخبر الآثار، ويفرق بين اللباب والقشار.

فـ(سياسة التربية) هي (لباب السياسة)، و(تربية السياسة) هي (قشور السياسة)! والفرع يتبع الأصل، كما أن (القشر) لحفظ (الأصل)، وهذا بمثابة الفرق بين (العالم العامل) و(العامل عالم)!

وأيَّ عاقل لا يدرك بالتصور والتقدير أن الأصل مقدّم على الفرع، وإنَّ الغرب وغيونهم -للأسف- لأفقه وأقوى مظنة من هؤلاء المغفلين من الشباب (المساكين) حين يُخَوِّف من (العلماء) ويُسمِّيهم (عاملين بالسياسة)، نعم! يسمِّيهم كذلك، وهم ليسوا (ساسة عاملين)؛ لأن النتائج والآثار معلومة، وأنهم عاملون بجدٍّ؛ لإيجاد ما أعدم، وبناء ما هدم، وزرع ما قلع، وتحديد ما أتلف! فلا الإسلام يسمح لهم غير ما عملوه، ولا يرضى الأعداء عن ذلك العمل!

ماذا يريد هؤلاء؟! أيريدون بناءً على غير أصول؛ فييوؤا بضياع الأصل والفرع معاً؟! أم يريدون أن يجعلوا الفروع سلماً للأصول، لا على طريقة العلماء والحكماء والفحول، وإنما على طريقة المغفلين والحمقى والسفهاء؟!

## \* مذهب الحمقى والمغفلين:

وإليك مذهب واحدٍ منهم في قضية؛ فاعرفه، بل احفظه وانشره، لعل من عنده بقية (علم) و(فهم) يرعوي:

«قال السفاح لأبي دُلَامَة: سَلِّني حاجَتَكَ، قال: كلبُ صيدٍ، قال: أعطوه، قال: وغلامٌ يقود الكلبَ ويصيدُ به، قال: أعطوه غُلامًا، قال: وجارية تُصلحُ لنا الصيدَ وتُطعمنا منه، قال: أعطوه جاريةً، قال: هؤلاء يا أميرَ المؤمنين عيالٌ ولا بُدَّ لهم من دار يسكنونها، قال: أعطوه دارًا تجمعهم، قال: وإن لم تكن ضيعةٌ فمن أين يعيشون؟ قال: قد أقطعتك مئةَ حَريب عامرةٍ ومئةَ حَريب غامرة، قال: وما الغامرة؟ قال: ما لا نباتَ به، قال: قد أقطعتك يا أميرَ المؤمنين خمسَ مئةَ حَريب غامرة من فيافي بني أسدٍ، فضحك وقال: اجعلوها كلها عامرةً، قال: فائذن لي أن أُقبِّلَ يدَكَ، قال: أمَّا هذه فدَعْها فإنِّي لا أفعلُ، قال: واللَّهِ ما منعتني شيئًا أقلَّ ضررًا على عيالي منها»<sup>(١)</sup>.

فمذهب هؤلاء العاملين بـ(تربية السياسة) لإقامة الدين قائمة على اختلال المنطق، وفساد القياس، وغياب الأصول!

إننا نعدّ ضعف النتائج من أعمال (الأحزاب) و(التجمعات) آتياً من الغفلة -أو التغافل- عن هذه الأصول، ومن إهمالهم للتربية الإيمانية، وإقامة الربانية، وتحقيق الولاية الشرعية.

## \* فجيحة:

لقد وصل هذا الداء لبعض أبناء الدعوة الحقّة -الدعوة السلفية-، ولا سيما عند انتشارها، وكثرة أبنائها، ولا سيما ذاك الصنف المتهوّر، الذين لم يعرفوا العلماء، ولم يخالطوهم، ولم يجثوا على الركب بين أيديهم، فراحوا ينفردون في المواقف، سواء من الأشخاص أو الأحداث، دون علم ولا فهم، ولا تجربة، ولا عقل، ولا حلم، دون تقدير للمواقف والآثار المترتبة عليها؛ حتّى أخرجت العلماء من مقام التلطف في النصيحة لبعضهم إلى مقام الإيجاج في التنديد!!

(١) انظر: «الأغاني» (٢٤٩-٢٤٨/١٠)، «محاضرات الراغب» (٥٤٧/٢)، «التذكرة الحمونية» (١٨٢/٨)، «المستطرف» (٥٦/٢).

وهنالكَ صنف آخر ظنوا أنَّ (السلفية) حُكْمٌ على الآخرين بالإعدام، فلا فرق بين فلتة وزلة، وزلة وخطيئة، وخطيئة وكبيرة، وكبيرة وشرك؛ فإنَّ ظهرت عورة فلا تُسْتَر، وإن سترت فلا يسكت عن صاحبها، وإنما توصف بأبشع وأشنع وأفحش الألفاظ، وهذا (الوصف)<sup>(١)</sup> تلوكه الألسن، وتقذفه الأفواه، وتجتره الشفاه، وينتشر على أسنَّة الأقلام، ويستقر على الشبكات (العنكبوتية) (الإنترنت)!

\* إلى هؤلاء وأولئك الملحقين أنفسهم بالمربين والأساتيد والمشايع:

يا هؤلاء وأولئك! أردتم أن تثلموا سيوف الحق، وأقلام الصدق، فلا تلوموا إلَّا أنفسكم إذا خشن متُّه، وآلم جُرْحُه، فتجرَّعوا هذه النصائح على مرارتها في لهواتكم:

يا قومنا! إنَّا نخشى أن تفسدوا على الأمة بهذه الدروس، وتينكم الطروس: الدم الجديد في حياتها، فمن الواجب أن يصاب هذا الدم عن أخلاط الفساد، ومن الواجب أن يتمثَّل فيهم (الحق) و(العدل) و(العلم) و(التزكية)، ومن الواجب أن تربَّى ألسنتهم وأقلامهم<sup>(٢)</sup> على الصدق والطهر والخير، لا على البذاء وعورات الكلام.

يا إخواننا! إنَّ الأمة تنظر إلى أعمالكم، وتسمع قيلكم، وإننا نتوقع أن تشعر بما في سلوككم من اضطراب وتناقض بين المبادئ والأعمال، فتتزعج -أو تتزعزع- ثقتها لا بكم، وإنما بالدين الحق، والمنهج الصدق، ويذهب الحق في الباطل، وإننا -واللَّهِ- لا نرضى لكم هذه العاقبة، ولا نرضى لأمة فقيرة من الرجال أن يسوء ظنها برجالها!

يا....! إنَّ الدعاوى والزعم و(تكبير) الصغائر، وتصغير (الكبائر) كل ذلك مما لا يقوم عليه دين ولا تربية ولا خلق!

يا أصحابنا! إنكم أخرجتمونا بأقوالكم وأفعالكم ومواقفكم! فواللَّهِ لا أدري كيف ترعمون أنكم تخدمون (الدعوة) وقد قطعتم أوصالها، وشتتمت رجالها، وسفهتكم كل رأي إلَّا رأيكم، ولا أتصوَّر كيف تعلِّمون (شبابها) وقد ضربتم المثل في تلك (الأوراق) و(الدروس) و(المجالس) (العالية) في أساليب السبِّ، التي لم نعهد لها إلَّا من تلقين بعض (الأحزاب) لطائفة من (الشباب) في (معاهد) المقاهي والأزقة، إن تضرية (الشبان) على الشتم والسباب والجرأة (جريمة) ما بعدها شر.

(١) هكذا بالإفراد؛ لأنَّه واحد في جميع الأشخاص، لجميع الهفوات! وهو (الإعدام)!

(٢) إذ أصبح كل من يحسن الحروف مؤلفًا أو كاتبًا! وهذا تقريع على قاعدة: (المنهي عنه شرعًا ليس كالمعدوم حسًّا)؛ فتنبيه! ولا تكن من الجاهلين!



يا هؤلاء! إن لزم النقد<sup>(١)</sup>، فلا يكون (الباعث) عليه (الحقد)، وليكن موجّهاً إلى (الآراء) بالتمحيص، لا إلى (الأشخاص) بالتنقيص!

يا أولئك! لعل من (صنعتكم) أن تُضيّعوا على (الأمة) هذا (الجيل) وتفسدوا (مواهبه) و(إمكاناته)، وتلهوه بـ(مناقشاتكم) المرسومة -أو المزبورة!-

\* المحافظة على رأس المال:

فوالله إنا نخشى ذلك، ونخشى أكثر من ذلك على هذه (الثلة) المقبلة على العلم والعلماء، والمنكبة على تحصيله، اسمعوا قول بعض أئمة المصلحين السلفيين<sup>(٢)</sup> ماذا يقول عن هذه (الثلة):

«هذه الطلائع التي هي آمال الأمة، ومناطُ رجائها، والتي لا تحقق رجاء الأمة إلا إذا انقطعت إلى العلم وتخصّصت في فروعها، ثم زحفت إلى ميادين العمل مستكملة الأدوات تامةً التسليح، تتولى القيادة بإرشاد العلم، وتحسن الإدارة بنظام العلم، فتتأثر لأمتها من الجهل بالمعرفة، ومن الفقر بالغنّى، ومن الضعف بالقوّة، ومن العبودية بالتحريّر، وتكتسح من ميدان الدين بقايا الدجالين، ومن ميدان السياسة والنيابة بقايا السماسرة والمتجرين، ومن أفق الرياسة بقايا المشعوذين والأميين.

هذه الطائفة الطاهرة الطائفة بمناسك العلم قد ألهمت في أطرافها الحريق بسوء تصرفكم، فبدأت تنصرف من رحاب العلم إلى أفنية المقاهي، ومن إجماع العلم إلى خلاف الحزبية.

إن من طلاب العلم هؤلاء من يدرّس الدين، وإن الدين لا يجيز لدارسه أن يفتي في أحكامه إلا بعد استحكام الملكة، واستجماع الأدلة حذراً من تحليل محرم، وإن منهم الدارس للطب، وإن قانون الطب لا يجيز لدارسه أن يضع مضعاً في جسم إلا بعد تدريب وإجازة خوفاً من إتلاف شخص... فهل بلغ من هوان الأمة عليكم أن تضعوا حظها في

(١) نقد من أخطأ من طلبة العلم في مسائل جزئيات، وأصوله وعقيدته ومنهجه على السداد والصواب، مع التنويه أن الردّ على أهل البدع باب من أبواب الجهاد.

(٢) هو الشيخ الإمام محمد البشير الإبراهيمي في جريدته «البصائر».

الحياة في منزلة أخط من حظ امرأة في طلاق، وأن تجعلوا حقها في الدواء أبخس من حق مريض على طبيبه» انتهى.

هذه نصائح مريرة، وحقائق شهيرة، لم نسّم فيها أحداً، فمن استفزّه الغضب منها، أو نزا به الألم من وقعها؛ فهو المريب يكاد يقول خذوني!

\* سياسة وكياسة:

يا إخواننا! إنّ مع (السياسة) شيئاً يُسمّى (الكياسة)، وهو خُلُقٌ ضروري للمختلفين، حتى لا تتبعثر (القوى) مع (الخلاف)، ولا يتشعب (الهوى) بين (الألوف) من (الألّاّف)!

\* تحذير:

يا إخواننا! ليس كل من تسربل بثوب هذه (الدعوة) منها! فلا تسمحوا لهؤلاء (الدخول) بينكم، ولا (التربع) على (عروشكم)! ولا النفخ في (آذانكم)، ولا الوسوسة في (قلوبكم) و(صدوركم)!

\* ضروب وألوان:

واعلموا أنّ هؤلاء على ضروب وألوان؛ فمنهم وسيلة (الشيطان) وسلاحه، ومنهم (الديسيّة) لأعدائه وحزبه، ومنهم من يخطب ودّ (الدعوة) إجلالاً، إلى رائم من (نفوذها) استغلالاً، إلى عامل على (الكيد) لها احتيالاً!

\* صلح واتّحاد:

يا إخواننا! يا أحبّاءنا! أروا هؤلاء جميعاً أنكم (فوقهم)، وادعوهم لـ(الصلح) و(الإخلاص) و(الاتحاد) ودعوهم في ميدان (الرأي) المتشعب، و(الهوى) المفرّق، وذكّروهم بمنهج علمائكم الكبار؛ فالتاريخ والمواقف يشهدان بأنهم نصرّوا الحق حيث دار، وأنهم يزنون الرجال بالأعمال، على مبدء ثابتٍ راسخ، وبيان ناصع، وصراحة لا جمجمة فيها، وحقيقة لا يماري فيها إلاّ ذو دخلة سيئة، أو هوى مضلّ.

\* جريمة نكرة:

واللّٰه! إنّها لجريمة نكرة، تقيموا على أنفسكم دليلها: أنكم أعداء للعلم، وقطّاع لطريقه، إن تركتم الانشغال به، وسبل تحصيله، وتعليمه، أو تساهلتم في نشره، أو صدكم شيء - كائن ما كان - عنه، أو زغتم عن الجادة التي ترككم عليها الكبار الكبار!

\* الثبات الثبات:

يا إخواننا! اثبتوا على (الحق) و(العدل) الذي معكم، وهو تركة العلم فيكم ولكم، فإنّ بثباتكم عليه تدحضون افتراء المفترين، وتقوّل المتقولّين، وتشكيك المتربّصين، وكيد الحاسدين، وتقطعون دابرهم، وتعلون عليهم، وما ظهر منهم وما بطن، وتثبتون أنّ مبدأكم وغايتكم أعلى و(أعلى) من (المبادئ) كلها، ما استتر منها وما علن؛ فإنّ الدين كله يقين لا يتزعزع، وبصائر لا تزيع.

\* السياسة التي نريد:

لا يلزم من كلامنا في (السياسة) أننا (نسوس)! ولا في (الساسة) أننا (سسننا)، ولا أظن أن أحداً لا يتكلم في (السياسة)! ولكن قد يكون الكلام هو (الصلب)، وغالباً هو (الملح)، وقد يكون في (الجهر)، وغالباً في (السر)! وقد يكون بحلم، وغالباً بانفعال وردّة فعل! وقد يكون بحق وعدل، وغالباً بجهل!

ما أجمل الكلام في (السياسة) بـ(كياسة)، وتوظيف ما يجري من (أحداث) لترسيخ ما جاء في نصوص الوحيين الشريفين، والبعد عن الظن والتخمين، والبقاء في دائرة اليقين!

ومما ينبغي أن يعلم: أنّنا بحاجة إلى (السياسة) -بمعناها الشرعي- في عملية الإصلاح، فتغيير المفاهيم الأساسية من مبادئ ومفاهيم، وتكثير عدد أتباع الحق، وتحييد أكبر عدد من غيرهم، لا يتم ذلك إلاّ باتباع سياسة التدريج والتغيير، وفق سنة الله الشرعية والكونية: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد: ١١].

ويعلم بيقين أنّ المراد بـ(التغيير) ما أشرنا إليه من وجود (أسسه) و(مؤسساته)، فعليهم وبهم يتأسس، فمن (السياسة): (التأسيس): وهذا عمل (الدعاة) و(طلبة العلم) و(الخطباء) و(الوعاظ) و(الأميرين المعروف) و(الناهين عن المنكر)<sup>(١)</sup>.

(١) جميع هؤلاء بمثابة (جند) و(مساعدين) للعلماء الكبار، والآفة العظيمة: جعل (الدعاة) في (شق)، و(العلماء) في (آخر).

وأما عنصر (التنفيذ) فليس لهؤلاء، والعجلة في هذا الباب -من غير اعتبار تقعيدات العلماء الكبار، واعتماد فتاويهم في هذا المضمار- مقتل للأمة! فضلاً عن ذلك الصنف من المتوثبين من (القلقين) و(المتحمسين)!

وهذا (الصنف) إن بقي متماسكاً؛ فإنَّ جلَّ أفراده يدورون ويتحوّلون، ويعلمون في نهاية المطاف ما أخبرتك به من فرق بين (تأسيس التغيير) و(تنفيذ التغيير)!

فكما أنَّ دورة (الشر): ظهور، فانتشار، فعموم، فاستقرار، فاستحكام، فاستعصاء، فعلوّ وحكم؛ فهكذا دورة (الخير)!

فتنبه! ولا تكن من الغافلين!!

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

---

فالأصل بينهم (التكامل) لا (التآكل)؛ كحال (الأمرء) مع (العلماء)، وإلى الله المشتكى من الفصل بين مصادر القوة والعزّ في الأمة.

ومن المصايب أن يشغل هذا الصنف بـ(تنفيذ التغيير)، ولو بـ(التهيج)!!